الأخبار
al-akhbar
السبت 2011-11-05 العدد 1556
11

بناءً على مجموعة التطوّرات التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في لبنان، أعدّت الهيئة الناظمة للاتصالات دراسة تفصيلية لمقارنة وضع لبنان حالياً مع بلدان المنطقة العربية تحديداً. في ما يأتي أبرز نتائجها

إنترنت لبنان تُلامس متوسّط الأسعار العربيّة

حسن شقراني

منذ بداية تشرين الأوّل الماضي، أضحت خدمة الإنترنت السريع الثابت (DSL) بكلفة منخفضة عمّا كان سائداً في السابق. حتّى الآن لم يستفد من تسريع هذه الخدمة وتوسيع سعاتها سوى 30% من المستهلكين، على أن تُستكمل التغطية تدريجاً وفقاً لما تؤكّده وزارة الاتصالات.
وفي بداية الشهر الجاري، أطلقت شركتا الهاتف الخلوي في لبنان (mtc touch و alfa) خدمة «الجيل الثالث» (3G) التي توفّر اتصالاً سريعاً بالإنترنت، ومستوى رفيعاً من خدمات الصوت والصوت/الصورة. وهنا أيضاً التغطية لا تشمل جميع المشتركين حالياً، ويُتوقّع بلوغ تغطية جغرافية بنسبة 100% في الفصل الثاني من عام 2012.
وبعد سنوات طويلة من حرمان اللبنانيين الإنترنت السريع والفعال والرخيص، ما يهمّ المستهلكين تحديداً في الخدمات الجديدة والمحدّثة المستويات السعرية التي تُقدّم على أساسها الباقة الجديدة وكيف يُقارن وضع لبنان بمحيطه. لهذا، أعدّت الهيئة الناظمة للاتصالات دراسة تفصيليّة تشرح تسعير تلك الخدمات التي لا يزال بعضها يبدو غريباً للعديد من المستهلكين، وتُقارن تلك الأسعار والخدمات عموماً بما هو سائد في البلدان العربية.
تُقسّم الدراسة البحث في قطاع الإنترنت السريع، أو الحزمة العريضة (Broadband)، بين «الثابت» (DSL) والنقّال الذي توفّره تقنية «الجيل الثالث». وبنتيجتها، يتّضح أنّ في المجال الأوّل حقّق لبنان نقلة نوعية فعلاً مقارنة بما كان سائداً قبل أن تنفّذ وزارة الاتصالات الإجراءات الجديدة وفقاً للمرسوم رقم 6297 الذي صدر في أيلول 2011؛ وبموجبه تبدأ الاشتراكات من سرعة 1 ميغابيت في الثانية (Mb/s)، بعدما كانت تبدأ من سرعة «سلحفاتية» تبلغ 128 Kb/s. أمّا الأسعار، فهي أدنى بنسبة 70% عمّا كان سائداً، وبسعة شهرية تبلغ الضعف.
أمّا في المجال الثاني، فالبحث أكثر تعقيداً قليلاً؛ إذ إنّ لبنان لا يزال حديثاً على «الجيل الثالث»، ويتطلّب الأمر بعض الوقت لكي تتواءم المستويات السعريّة مع الطلب في السوق.

الإنترنت الثابت (DSL)

بالاستناد إلى المعايير التي تعتمدها منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، توضح الدراسة أنّ الأسعار الجديدة لخدمة الإنترنت السريع الثابت (ADSL) «جعلت وضع لبنان أفضل مقارنة بالبلدان العربية؛ فهو مصنّف الآن بين البلدان الأقلّ كلفة في تقديم الإنترنت الثابت للاستهلاك المنزلي».
فعلى صعيد رزم السعات المنخفضة (2GB) شهرياً، تراجعت الأسعار بنسبة 49% لتُصبح 20 دولاراً، أي أدنى من المتوسّط العربي بنسبة 23%، مع العلم بأنّ مصر تُسجّل أدنى سعر، إذ يبلغ 8 دولارات فقط.
أمّا على صعيد السعات المرتفعة (6GB) شهرياً، فقد أضحى السعر 28 دولاراً في لبنان، مسجّلاً تراجعاً بنسبة 60% عما كان سائداً في السابق. وهذا المستوى يقارب المستوى السائد عربياً، فيما يصل السعر إلى أدنى مستوى في المغرب، إذ يبلغ 13 دولاراً.
ولدى مقارنة معدّل الاشتراكات السريعة نسبياً (4Mb/s)، يتّضح أنّ لبنان «أضحى مصنّفاً في مصاف البلدان التي تُقدّم خدمات «DSL» بسرعات متوسّطة». وبحسب هذا المعيار يكون لبنان «من بين البلدان الأقلّ كلفة في المنطقة العربية» (راجع الرسم البياني الأوّل). وتبلغ كلفة الاشتراك وفقاً لهذه السرعة (بسعة 6GB شهرياً) 86 دولاراً في لبنان، أي أدنى من المعدّل العربي بنسبة 10%. ويُسجّل في المغرب أرخص كلفة بهذه المواصفات تبلغ 25 دولاراً، فيما الأعلى عربياً تُرصد في سوريا بكلفة 257 دولاراً شهرياً.
ومن الاستهلاك المنزلي إلى استهلاك الشركات، تقول الدراسة إنّ كلفة الاشتراك بسرعة 4Mb/s وبسعة شهرية تبلغ 6GB أضحت 78 دولاراً (من دون TVA)، أي أدنى بنسبة 83% من المعدّل العربي الذي يبلغ 455 دولاراً. وتصل كلفة هذا النوع من الاشتراكات إلى 1670 دولاراً في تونس، وتنخفض إلى حدود 21 دولاراً فقط في المغرب.

«الجيل الثالث»

هناك مسألتان يجب التنبّه إليهما لدى مقاربة الأسعار والعروض الجديدة لخدمة الإنترنت السريع بحسب تقنية «الجيل الثالث». أوّلاً، الأسعار المعلنة لا تتضمّن الضريبة على القيمة المضافة. ثانياً، تبدو مرتفعة نسبياً، لكنّها ستنخفض تدريجاً مع الوقت وارتفاع معدّل الاستخدام.
فبحسب الدراسة «يُظهر النمو طويل المدى للإنترنت السريع الجوال (Mobile Broadband) أنّ هناك ثلاث مراحل من النموّ تعتمد على معدّل نضوج خدمات المعلومات». ومن الواضح أنّ لبنان هو في المرحلة الأولى، «مرحلة الانطلاق»، حيث تُحدّد الأسعار على أساس حجم المعلومات (Data Usage) والتسعير على

> **الجيل الثالث في طور الانطلاق، ما يترك هامشاً مريحاً لخفض الأسعار مع ازدياد نضوج الشبكة**

الاستخدام الإضافي وإلى ما شابه. أمّا الانتقال إلى المرحلتين الثانية والثالثة، فيفترض انتقال نموذج التسعير للتقويم على أساس القيمة/ النوعيّة مثل السرعة والسعة والتغطية وخدمات الترفيه وتجربة المستخدم...
وانطلاقاً من هذا التصنيف العلمي، تقول الدراسة إنّ «أسعار الاشتراكات الشهرية في خدمة الجيل الثالث هي حسّاسة لجهة مستوى الاستخدام. ويسري هذا الأمر على الخطوط المدفوعة سلفاً والخطوط اللاحقة الدفع على حدّ سواء».
لكن في جميع الأحوال، توفر خدمة الجيل الثالث التي أطلقتها الشركتان في بداية الشهر الجاري خدمات إنترنت جوّال سريع ومتطوّر عبر رزم اشتراكات لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وقد أضحت تلك الرزم واضحة ويُمكن الاطلاع عليها على الموقعين الإلكترونيّين لشركتي «alfa» و«mtc touch». وإجمالاً، تبدأ من 10 دولارات وصولاً إلى 99 دولاراً، مع التأكيد أنّ هذه الأسعار هي من دون «TVA».
ولدى بحث المستويات السعرية المطروحة، تقول الدراسة: «مثلما هو متوقّع، في مرحلة الانطلاق تُقارب أسعار الإنترنت السريع الجوّال مع المعدّل العربي، ما يترك هامشاً مريحاً لخفض الأسعار مع ازدياد نضوج الشبكة وازدياد عدد المشتركين على نحو ثابت».
وكما يتّضح من الرسم البياني الثاني، فإنّ كلفة الاشتراك بخدمة «الجيل الثالث» بسعة 1GB وبسرعة تراوح بين 2Mb/s و8Mb/s، تبلغ في لبنان 35 دولاراً، أي أعلى من المعدّل العربي بنسبة 25%. وتُرصد أعلى كلفة عربياً على هذا الصعيد في الكويت (54 دولاراً) وأدناها في الأردن حيث تبلغ 10 دولارات شهرياً فقط. وحتّى لدى دراسة كلفة كلّ 1MB إضافية شهرياً، يتّضح أن الكلفة في لبنان أدنى بنسبة 58% و54% لنوعي «السعات المنخفضة» و«السعات العالية» على التوالي، مقارنةً مع المعدّلات العربية.
أمّا كلفة اشتراك «الجيل الثالث» للشركات، بسعة شهرية تبلغ 6GB وسرعة تراوح بين 2Mb/s و8Mb/s، فهي تبلغ 89 دولاراً في لبنان، أي أعلى من المعدّل العربي بنسبة 22%. ويُلاحظ هنا أنّ أدنى كلفة هنا هي في مصر (8 دولارات) وأعلاها في عمان (259 دولاراً).
وتورد الدراسة مثال فرنسا التي انتقلت في عام 2009 من «المرحلة الثانية» إلى «المرحلة الثالثة». حينها، انخفضت كلفة الاستهلاك الشخصي لرزمة 500MB بنسبة 68%، فيما تراجعت كلفة رزمة بسعة 1GB بنسبة 18%.

أساسيّات مهمّة

وفي إطلاق الدراسة أمس، قال رئيس مجلس إدارة الهيئة عماد حب الله، إنّه خلال السنوات الماضية «عانى قطاع الاتصالات في لبنان وشهدنا تراجع القطاع وتخلفه بالمقارنةِ مع الأسواق في المنطقة والعالم حتى الماضي القريب». وشدّد على أنّ «وسط الانقسام والاختلافِ بين وجهات النظر الاقتصادية (إن لم نقل وجهات النظر السياسية)، نجدُ من الضروريّ، بغضِّ النظرِ عن الاختلافِ، أو أي وجهة نظر استقرّ الرأي عليها، تأكيد بعض الأساسيات المهمة المشتركة».
قسّم حبّ الله تلك الأساسيات إلى سبعة بنود: أوّلاً، رفع مستوى التعاون والتكامل بين وزارة الاتصالات والهيئةِ وتجنب الصراعات بين المؤسستين من دون تمييع صلاحيات أو أدوار أو مسؤوليات أيّ منهما. ثانياً، بناء قدرات الهيئة بهدف دفع القطاع وتطويره. وهنا كشف حبّ الله أنّ «ضمنَ إطار بناء القدرات، حصلنا أخيراً على التمويل اللازم لشراء نظام قياس جودة الخدمة، وسنُفعّل مراقبة الجودة، وهو إنجازٌ لوزير الاتصالاتِ وللهيئة وللمستهلكين وللبنان مجتمعاً».
ثالثاً، إعداد الإطار التنظيمي للقطاع وتفعيله، بهدف تحقيق قفزة نوعية فور الانتهاء من وضع القواعد العامة. فقد أعدّت الهيئة «الأنظمةَ وانتهينا من وضع الأسس اللازمة لتطبيقها، وستدخل حيّزَ التنفيذ قريباً».
رابعاً، وضع جدول أعمال لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإجراءات تطبيقه. وفي هذا الصدد أوضح مدير الهيئة «أصدرنا البارحة طلب استدراج للعروض. ونحن بصددِ إطلاقِ مشاريع الانتقال إلى البثِّ الرقميّ واستبيانات المستهلكين».
خامساً، التأكّدُ من أداء القطاعين العام والخاص دوريهما؛ وسادساً، مد الجسور للقطاعات الأخرى كالتربية والصحة والمال؛ وسابعاً، العمل على تحسين وسائل حماية القطاع وبنيته التحتية لحساسيته وأهميته للأمن الوطني.

الإنترنت السريع للاستهلاك المنزلي (DSL)

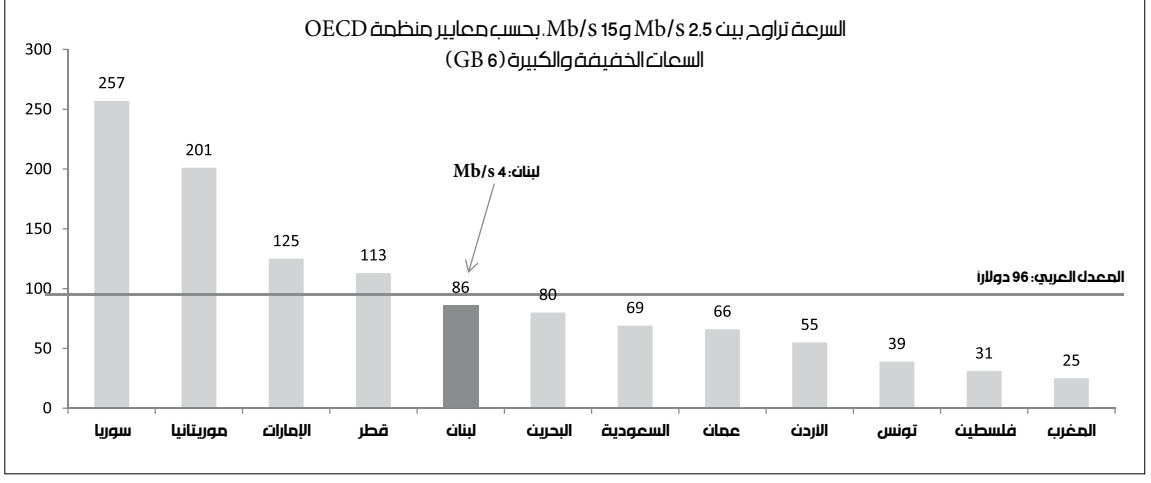

سعر خدمة الجيل الثالث لاستهلاك خفيف شهرياً

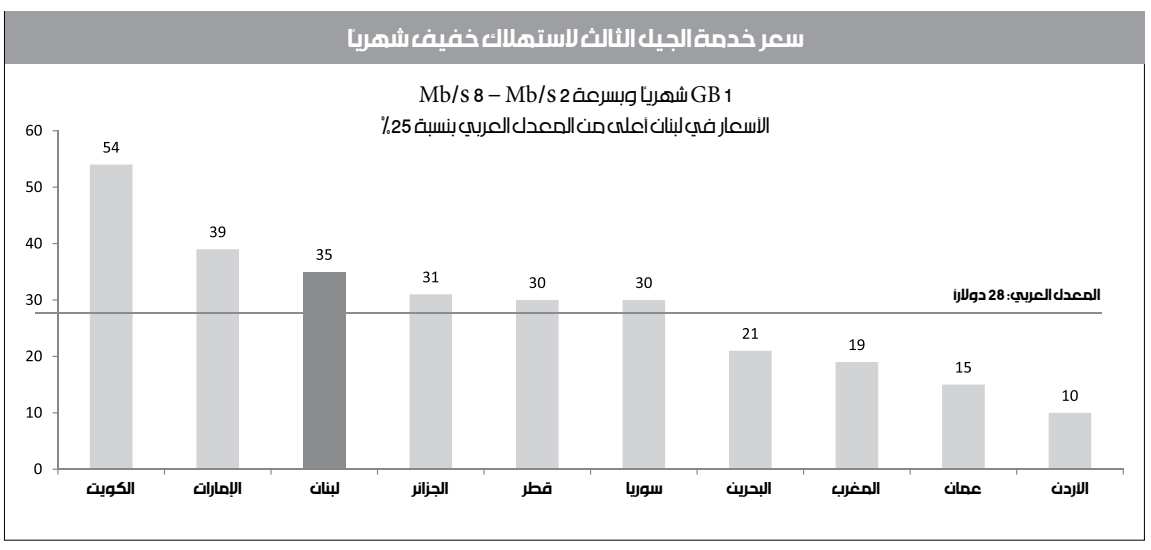

كلفة كل 1 MB إضافية في اشتراك الجيل الثالث

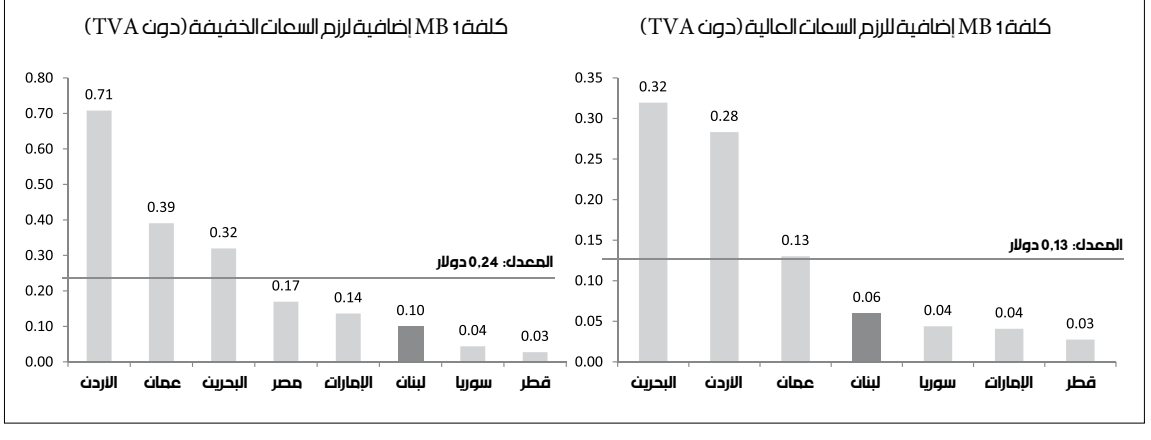

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"